جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور المعلومة المحاسبية في التحليل المالي للمؤسسة.

دراسة حالة ملبنة عريب ولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين:

-البعة شهيناز

-بوقادر عائشة

إشراف الأستاذ:

-أ/ فرحول ميلود

لجنة المناقشة:

- أ/حمزة جيلالي التومي أستاذ محاضر ب	رئيسا
- أ/ فرحول ميلود أستاذ محاضر ب	مقررا
- أ/ قبلي نبيل أستاذ محاضر ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

إهداء

إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأول الناس بصحبتي

الى نبع الحنان الصافي ذالك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة

صاحبة الفضل علي التي مهما فعلت وقلت وكتبت لن أوفيها حقها

ولن أرد لها فضلها الأبدي

" أمي العزيزة "حفظها الله وأطال الله في عمرها.

الى أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

الى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي

كل باسمه ملاك عبلة سيدرة المنتهى

واخي العزيز أيمن والى عائلتي الكريمة البعة وعائلة عثمان والى

صديقاتي المؤنسات عائشة ومروى الأستاذ المحترم الذي لم يبخل علي

بأي شيئ " فرحول ميلود و أيضا لا ننسا الأستاذ توايمي ".

والى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

شهيناز

إلى من أشعل لي أول شمعة، إلى عبق طفولتي، إلى دفئ حياتي وأريج شبابي إلى ملجئي وملاذي...إلى والدي العزيزان

إلى الانسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح ...إلى رجل الصرامة والكرامة إلى أبي الحبيب حفظه الله ورعاه

إلى من أرضعتني الحب والحياة الحب والحنان الى بسمة الحياة وسر الوجود الى ملاكي في الحياة الى نهار العطاء الى خيط الأمل الذي ينير المستقبل اليك يا اميرتي أمي الغالية.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه

الى نور قلبي صديقتي واختي العزيزة مروى وشهيناز وحياة

الى من اهتم بكل تفاصيل هذا العمل هشام وشعيب.

عائشة

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه إذ رزقنا وألهمنا الصبر والمثابرة و وفقنا لإنهاء هذا العمل، ونسأله تعالى من فضله العظيم أن يزيدنا علما وتعليما ويسر لنا أمرنا

فله الحمد والشكر والثناء و الخير كله والصلاة والسلام على سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم .

وإعترافا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر و العرفان خاصة

الى كل من مد لنا العون والمساهمة من قريب أو من بعيد

لإنجاز هذا العمل

كما نتفضل بأحر تشكراتنا للأستاذ المحترم: " فرحول "

الذي ساهم بنصائحه ولم يبخل علينا بجهوده لإنجاز هذا العمل بكل موضوعية

ولا ننسى أن نشكر كل من شارك في عمل هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة أو

دعاء .

نسأل الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه ، أن يتقبله في ميزان

الحسنات إنه سميع قريب مجيب الدعوات.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث تحتل المعلومات المحاسبية تلك المكانة المهمة في ادخال المعلومات بالشكل والكم الواجبين، يعتبر التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن اجل تحقيق اهداف هذه الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها، اعتمدنا على جمع البايانات المتعلقة بالموضوع ومن خلالها تمكنا الحصول على بعض المفاهيم التي شكلت الاطار النظري للدراسة، اما الاطار العملي فقد تم تطبيقه على ملبنة عريب بعين الدفلى من خلال القيام بدراسة تحليلية للوضعية المالية للملبنة باستخدام المنهج الوصفي الوصفي التحليلي ، حيث تم حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ، كما خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها :

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة لتشخيص الوضعية المالية لملبنة عريب.
- يساعد على تحليل مالي على معرفة نقاط الضعف والقوة في مؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون.

Abstract:

This study aimed to show the role played by financial analysis in the economic institution, where financial analysis is a necessary plan for financial planning in order to know the financial position of the institution.
In order to achieve the objectives of this study and answer its questions, we relied on collecting data related to the subject and through them we were able to obtain some concepts that formed the theoretical framework of the study. As for the practical framework, it was applied to the Arab dairy in Ain Al-Oleander by carrying out an analytical study of the financial position of the dairy using the curriculum. Descriptive, descriptive, analytical, where the various indicators of financial balance and financial ratios were calculated, and this study concluded a set of results, the most important of which are:

- Financial analysis is an effective means of diagnosing the financial position of Labaneh Arib.
- Financial analysis helps to know the strengths and weaknesses in an organization.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
اهداء	*
شكر وعرفان	*
الملخص	*
قائمة المحتويات	*
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للمعلومة المحاسبية والتحليل المالي:	**4**
تمهيد:	**6**
المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية	**7**
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	**7**
المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية	**8**
المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبة والحاجة إليها	10
المطلب الرابع: تصنيف المعلومات المحاسبية	**13**
المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول التحليل المالي	16
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره	16
الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي	16
الفرع الثاني: تطور التحليل المالي.	18
المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي.	19
الفرع الأول: أهمية التحليل المالي:	19

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي	**20**
المطلب الثالث: أدوات و مراحل التحليل المالي.	21
الفرع الأول: أدوات التحليل المالي	21
الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي	21
المطلب الرابع: وظائف وأنواع التحليل المالي.	22
الفرع الأول: وظائف التحليل المالي.	22
الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي.	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	28
المطلب الثاني: اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل:	32
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقي لمؤسسة ملبنة عريب	**33**
تمهيد	34
المبحث الأول: ملبنة عريب وقطاعها الاقتصادي	**35**
المطلب الاول: التطور التاريخي للملبنة الأم وتقديم الملبنة	35
المطلب الثاني: نشاط واهداف المؤسسة	36
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي وامكانياتها	38
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الاداء	**47**
المطلب الأول: الميزانية المالية لملبنة عريب 2018-2020	**47**
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لملبنة عريب	51
المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي بواسطة ادوات التحليل المالي-دراسة حالة ملبنة عريب عين الدفلى	**53**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	53

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية	53
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	–
الملاحق	–

مقدمة

توطئة:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة، ومورد أساسية تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإدارية وتدعيم قراراتها، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات، بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام.

وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى

إسهامها في عملية اتخاذ القرار. ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية

فالبيانات هي عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات، أما

المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبنى عليها رأي أو أن يتخذ الق رار

وفقا لها . وتعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المحاسبية المفيدة لاتذ باذ

القرارات في حين لا تعد أية معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا

باستيفائها لعدة خصائص، ذلك أنه يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات

مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان بعض

هذه الخصائص:

أ- الملامة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية

والأغراض التي أعدت من أجلها.

ب- أمانة المعلومات ودقتها وإمكانية الثقة بها أو الاعتماد عليها.

ج- حيدة المعلومات وقابليتها للمقارنة وتوقيتها الملائم واكتمالها.

ومن جهة أخرى يعتبر التحليل المالي واحدا من أهمّ المواضيع التي تتناولها دراسة اقتصاديات المشروع و ضرورة بالغة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، و التحليل المالي لا يخرج في جوهره عن

الدراسة التفصيلية للبيانات المالية مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية، فيتم في المستقبل تدعيم نقاط القوة و تلافي نقاط الضعف.

و سنتطرق في هذا البحث إلى دراسة دور المعلومة المحاسبية في التحليل المالي للمؤسسة داخل ملبنة عريب.

1- الإشكالية:

من هذا المنطلق سيتم طرح إشكالية بحثنا التي كانت كالاتي:

ماهو الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في التحليل المالي داخل ملبنة عريب؟

وعليه تتفرع الإشكالية الرئيسية الى عدة تساؤلات فرعية كالاتي:

أ- ماهي أهداف و استعمالات التحليل المالي؟

ب-ماهي مختلف تصنيفات المعلومة المحاسبية وماهي خصائصها؟

2-أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها، يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام، ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، لذا فإن عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ القرارات الإدارية أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تعالج دور المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة هي:

أ- الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

ب- إبراز الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

ت- تحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة ومتخذي القرار فيها، والتي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

ث- قلة الدراسات السابقة حول موضوع البحث خاصة ببيئة الأعمال الفلسطينية.

3-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي :

1. تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية ودورها في التحليل المالي
2. التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية وأهميتها.
3. دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في ملبنة عريب.
4. التعرف على مدي كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة للمديرين بهدف التحليل المالي.
5. تحديد مدى استخدام الإدارة في ملبنة عريب للمعلومات المحاسبية في زيادة جودة القوائم المالية.

4-أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية:

- الفضول والرغبة لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع.
- ميولنا لهكذا مواضيع وخاصة في مجال تخصصنا.
- يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع المطروحة على الساحة العلمية والمهنية كما الفضول الذي دفعنا للتعرف على دور المعلومات المحاسبية في التحليل المالي.

أسباب موضوعية:

- الموضوع يعتبر الشغل الشاغل لكل المؤسسات الاقتصادية و التي تعمل على التفاعل بأكثر ايجابية مع التحولات الاقتصادية التي أحرزها منطق العولمة الاقتصادية في العالم.
- محاولة ربط العلاقة بين التحليل المالي والمعلومة المحاسبية نظريا والتطبيقي

المنهج المتبع في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وجدنا ضرورة الاعتماد على مناهج مختلفة وذلك من اجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي بالجانب النظري وأيضا على المنهج التحليلي فيما يخص بالجانب التطبيقي. بدراسة الوضع المالي لمؤسسة ملبنة عريب وتحليل النتائج والخروج اقتراح حلول وتوصيات في الأخير.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمعلومة المحاسبية والتحليل المالي:

تمهيد:

تعتبر المعلومة المحاسبية من أهم المواضيع الإدارية التي يلجأليها العديد من الباحثين والطلبة في الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية كما زادها أهمية ربطها بأح د المواضيع الأكثر أهمية في مجال الاقتصاد والمحاسبة الا وهو التحليل المالي وتقيم أداؤ المنظمات والمؤسسات والتي تهدف من خلاله الى الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامتها وعليه يجب الاهتمام بهته المعلومات وجودتها ضمان سير المؤسسة في طريقها الصحيح نحو تحقيق مختلف الأهداف المسطرة.

و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث اساسية على النحو التالي:

المبحث الاول :الاطار النظري للمعلومة المحاسبة

المبحث الثاني : مفاهيم النظرية حول التحليل المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت دورالمعلومة المحاسبية في التحليل المالي .

المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية

للإلمام بالمتغيرات الأساسية محل الدراسة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، المطلب الأول يتضمن مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية أما المطلب الثاني فيتضمن أهمية المعلومات المحاسبة والحاجة إليها، أما المطلب الثالث فيتضمن تصنيف المعلومات المحاسبية وخصص المبحث الثالث لبيان خصائص المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، وتجدر الإشارة أنه لابد من التمييز بين المفهومين، وذلك كمدخل لدراسة المعلومات المحاسبية ودورها في العملية الإدارية، حيث تم تعريف البيانات بأنها " :عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج".[1]

كما تم تعريفها بأنها: "هي مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات)التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات[2]. "

وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة .وتكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر.[3]

---

[1] قاسم،عبد الرزاق،2003م، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى/الإصدار الأول،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص15

[2] لدهراوي، كمال الدين، 1997م مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية، ص1

[3] عبد الرازق،"مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ،دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، 1993، ص8

أما المعلومات المحاسبية فهي تتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ القرارات وتكون المعلومات المحاسبية رقمية، كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ،قائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي، وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشاة.

وهكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول علي مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل[1].

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية

لا شك أن المعلومات المحاسبية يكون من شأنها زيادة معرفة متخذ القرار وتنويره وترشيده عند اتخاذه لقرار ما، فضلاً عن تخفيض درجة عدم التأكد والمخاطر المترتبة على ذلك. لذلك لا بد من تحديد خصائص المعلومات المحاسبية ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية وكذلك عند إعداد القوائم المالية، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

- الملائمة :

ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

- أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها:

يفضل لمن يستخدمون المعلومات أن تكون على درجة عالية من الأمانة وتتسم المعلومات المالية الأمينة بالخاصيتين الآتيتين :

- تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً؛
- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق.

[1] احمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية،"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجيستار في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، 2006، ص31

- حيادية المعلومات:

وهو اصطلاح موجب يصف عدم التحيز وهذه الخاصية متداخلة مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة معلومات يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها.

- قابلية المعلومات للمقارنة:

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

- التوقيت الملائم:

ويقصد به تقديم المعلومات في حينها بمعنى إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها وللتوقيت الملائم جانبان:

1.دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية؛

2. المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول.

- قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

- الأهمية النسبية والإفصاح العام الأمثل:

يرتبط هذان المفهومان ببعضهما البعض، كما أنهما يرتبطان معاً بمفهومي الملائمة وأمانة المعلومات، ويرجع السبب في ارتباط الأهمية النسبية بالإفصاح الأمثل إلى أن المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها، كما أن المعلومات التي لا يتم الإفصاح عنها يفترض مسبقاً أنها غير هامة[1].

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبة والحاجة إليها

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل: (عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي)، حيث أن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية. ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية.[2]

كما أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية حيث إن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر علي سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها القرار وتحتاج الإدارة إلي المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة فتساعدهم في اتخاذ القرارات ، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد علي معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وان المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة – الشمول – الكمية) والوقت والتكلفة[3].

ومن هنا فإن هدف نظام المعلومات ببساطة هو توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات طالما أن المعلومات متاحة ويتمكن تحليلها.

---

[1] www.socpa.org.sa/As/as--/index.htm .

[2] صيام، سعادة " دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستار، الجامعة الاردنية، ص 2

[3] جمعة، أحمد،وآخرون،2003،نظم المعلومات المحاسبية مخل تطبيقي معاصر،الأردن،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص9، ص10

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن بيانها فيما يلي:

1.الثورة العلمية والتكنولوجية :

وهي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات متسارعة، وقد انعكست آثارها على الوحدات والمنظمات الاقتصادية كما امتدت آثارها لتشمل كافة الأنظمة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

وتساهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفعال في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في إنجاز المهام ، كما أصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة هامة ومظهراً أساسياً من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل الوحدة المحاسبية وخارجها ، وقد تأثرت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبي (المالية ، التكاليف ،الإدارية ،التدقيق ...) سعياً لزيادة فاعلية النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة .

2. العوامل الاقتصادية :

لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.

3. العوامل البيئية والاجتماعية :

أدى اتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

4.العوامل القانونية والتشريعية:

تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها .

5. العوامل الجغرافية:

أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية[1] .

6. العوامل الثقافية :

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار .كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية.[2]

7.العوامل الإدارية:

تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات الإدارية وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية.

[1] مرعي، عبد الحي، 1993م، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 15

[2] حنان، رضوان، 1998م، تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى، ص 30

المطلب الرابع: تصنيف المعلومات المحاسبية

تختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات كما يلي:

- **من حيث دلالتها:**

1. معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل...الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

2. معلومات حالية: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة .

3. معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها[1].

- **من حيث مصدرها:**

[1] حسنين، عمر، 1999م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية، ص 25

1. معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوف اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.

2. معلومات خارجية: وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة[1] .

- **من حيث درجة تكرارها:**

1. معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنوياً، شهرياً، أسبوعياً...)

2. معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

- **من حيث توقيت الحصول عليها :**

1. معلومات فورية: وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

2. معلومات غير فورية: وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية المنشأة .

- **من حيث متطلباتها العملية:**

1. معلومات إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق .

[1] الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 7، ص8

2. معلومات غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء .

- **من حيث ارتباطها بالزمن:**

1. معلومات جامدة: إذا تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

2. معلومات ديناميكية: إذا تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية[1] .

- **من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:**

1. معلومات خاصة بالتخطيط : وهي المعلومات المالية والمحاسبية التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية

2. معلومات خاصة بالرقابة: وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

3. معلومات خاصة باتخاذ القرارات: وهي المعلومات المحاسبية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

[1] مطر، وآخرون، 1996م، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان ، الأردن، ص 127

لمبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وتطوره

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، و يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، حيث يقوم بتحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل

فيما يلي[1]:

* تحديد الأهداف المالية للمشروع و المتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و تحسينه في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛

* رسم السياسات المالية و ذلك من خلال الحصول على الأموال و كيفية إدارتها و توزيعها.

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها:

1-1- **التحليل المالي هو دراسة محاسبية:** التحليل المالي هو فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

1-2- **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية:** إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداولتها،و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام،وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب أتباعها[2].

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التم، "التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008 ص 19.

[2] وليد ناجي الحيالي ،محمد عثمان المجلة،"التحليل المالي"،دار حنين عمان،1996،ص ص 20-19.

1-3- **التحليل المالي وسيلة للقيام بدارسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسات المختلفة التي تأثر على الربح.

1-2: مفهوم التحليل المالي المعاصر:

إن التحليل المالي على الرغم من أهميته الكبيرة من الناحية المالية يمارسه العديد من المتخصصين و غير المتخصصين و للأسف الشديد بأساليب سطحية تخلو من العمق الفكري و التحليلي، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج يمكن الاستفادة منها عمليا، حيث أن المحلل المالي يجب أن يتميز بقدرات خاصة تمكنه من إيجاد الترابط بين العناصر المختلفة و الخاضعة للتحليل مع أهمية استيعابه التام للأصول العلمية التي تحكم إدارة المشروعات. كل ذلك في ايطار تعايشه التام مع النشاط الاقتصادي للمنشاة موضع التحليل و يمكن إعطاء بعض التعاريف للتحليل المالي:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون في المستقبل.
- التحليل المالي نشاط يسبق التخطيط مالي، و يلازمه و يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بها العملية[1].
- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسة من اجل حصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي و الحاضر و كذالك في تشخيص أية مشكلة موجودة و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل[2].

و لقد أعطى العالم J.PEYRAD تعريفا للتحليل المالي حيث يقول:

التحليل المالي يمكن تعريفه بمجموعة الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية و الحالية المساعدة على اتخاذ القرارات المنسجمة و تقييم المؤسسة. و منه نستنتج

[1] كنجوعبدو كنجو، ابراهيم وهبي فهد، "لإدارة التحليلية " دار المسيؤة للنشر والتوزيع والطباعة 1997، ص 69.

[2] وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" (منهج علمي و عملي متكامل)، عمان مؤسسة الوراق، 2004. ص21 -22

أن التحليل المالي هو عملية تفسير القوائم الصادرة و فهمها في ضوء الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوئها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية.

الفرع الثاني: تطور التحليل المالي.

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية،إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة و مع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي[1].

كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

[1] ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير –التحليل المالي– الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998 ص 13.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية[1] :

* يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛

* تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

* اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛

* يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛

* تشخيص الحالية المالية للمؤسسة؛

* تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها؛

* الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛

* الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

إن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف الأطراف المهتمة به سواء كان هدف المؤسسة في حد ذاتها أي هدف الأطراف الداخلية و نعني بهم أساسا المدير أو المسير المالي للمؤسسة أو هدف الأطراف الخارجية و نعني بهم البنوك و المؤسسات المالية للمساهمين و عليه فيمكن أن نلخص أهداف التحليل المالي كما يلي[2]:

1) **أهداف الأطراف الداخلية:** إن الطرف الداخلي يعتبر أساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية و توسيع الاستثمار و هذا من طرف المدير أو المسير المالي للمؤسسة.

ومن أهداف هذا التحليل[3]:

[1] السالم مؤيد سعيد "نظرية المنظمة" ، عمان دار وائل للنشر 2005 ، طبعة الثانية ، ص 34.

[2] الأساليب الحديثة للتحليل المالي و اعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة .

[3] شنوف شعيب " محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية " الجزء 1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداد الجزائر 2008، ص 180.

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية ونجاعة السياسات المالية، الإنتاجية، التمويلية التوزيعية للفترة الخاضعة للتحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لسياسة التمويل المعتمدة؛
- استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتنبؤات المستقبلية، و بذلك يكون التحليل المالي مكملا لعملية التسيير النقدي في المؤسسة.

2) أهداف الأطراف الخارجية: تهدف الأطراف الخارجية المذكورة سابقا من خلال التحليل المالي إلى مايلي:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المال؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي؛
- تقديم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- اتخاذ القرار فيما يخص عقد القرض عند التجاء المؤسسة إلى البنك؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: أدوات و مراحل التحليل المالي.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها[1] :

* يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة؛

* مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة و الضعف؛

* تكون على شكل نسب، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج؛

* تكون على شكل تحليلات ترتكز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة و دراسة التدفقات النقدية و المردودية، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار؛

* و هي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي[2] :

- **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه،و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

[1] محمد مطر، التحليل المالي الأساليب الأدوات الاستخدامات العلمية ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية عمان ، الأردن ، 1997 ص 45.
[2] خلدون ابراهيم شريفات ."إدارة و تحليل مالي"، دار وائل للنشر، 1996، ص 120.

- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

- **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

- **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل اليها.

المطلب الرابع: وظائف وأنواع التحليل المالي.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي.

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي [1]:

* قرار الاستثمار؛

* قرار التمويل؛

* قرار التخطيط و الرقابة المالية.

و الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

[1] خلدون ابراهيم شريفات "إدارة و تحليل مالي"، مرجع سابق ص 15 ، 16.

الشكل رقم (1): وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

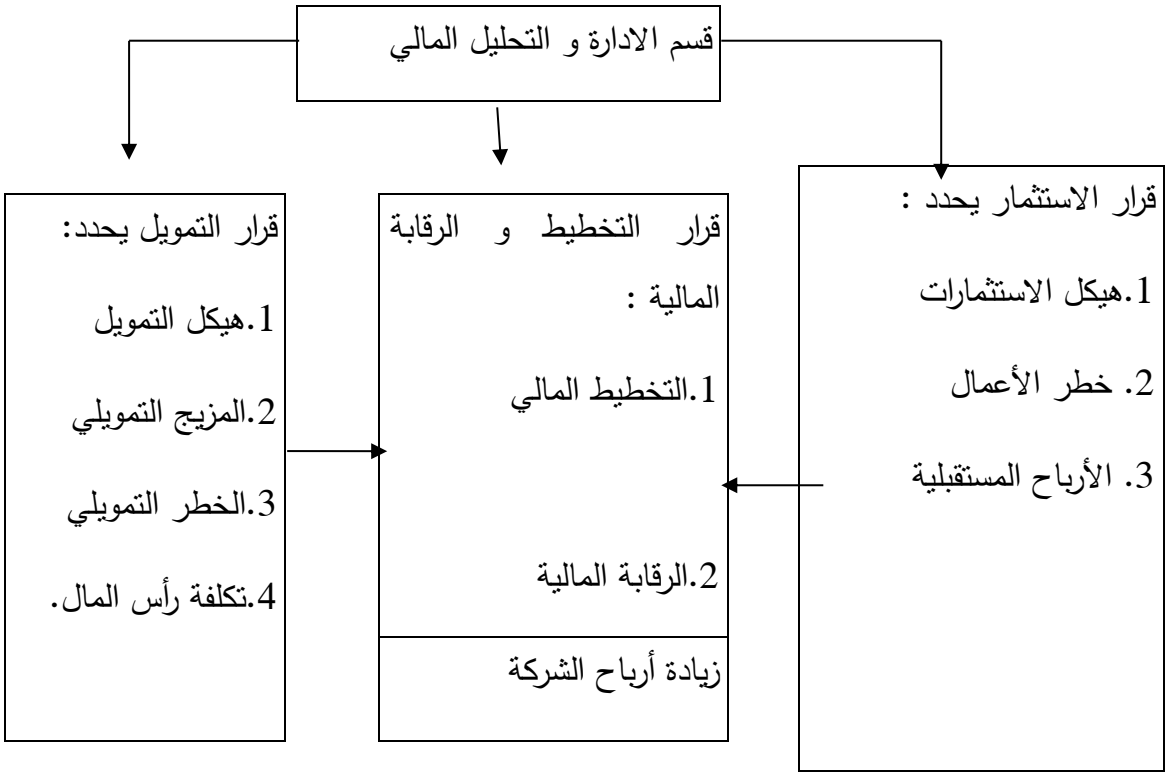

المصدر: ابراهيم شريفات "إدارة و التحليل المالي"، دار وائل للنشر، 1996 ص 17 .

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة المساهمين عليه القيام بالوظائف التالية:

1- **التحليل و التخطيط المالي:** و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي.

تتنوع مداخل التحليل المالي وفقا لمجموعة من العناصر مثل: الأغراض المقصودة من التحليل المالي طبيعة نوع المعلومات المتوفرة، السمات الشخصية للمحلل المالي و غيرها و الأنواع التالية تشكل أساس التحليل المالي الحديث و هي تكمل بعضها[1]:

1) **التحليل الرأسي:** ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في التاريخ معين و هو تحليل يتصف بالسكون و الثبات و يساعد على تقييم أداء المنشاة في تلك الفترة و استكشاف نواحي الضعف و القوة لكنه يظل بحاجة لان يدعم بالتحليل الأفقي و باستخراج المركز النسبي.

2) **التحليل الأفقي:** ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، و هكذا فان هذا النوع من التحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت.

كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية، حيث يمكن مقارنة نسبة بمثيلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن و يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

3) **المركز النسبي:** و يسميه البعض قياسا بالمكان و يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمنشأة بالنسب السائدة في الصناعة و عندها يمكن للإدارة:

- تقييم أداء المنشأة بالنسبة لمثيلاتها؛
- تقييم ربحية المنشأة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها؛
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها و بين مثيلاتها في الصناعة التي تنتمي إليها و خاصة في حالة الإنحراف السالب بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدى إلى الإنحراف.

من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة:

1) تحليل الاستثمار:

[1] خلدون ابراهيم شريفات "إدارة و تحليل مالي" مرجع سابق ص 119.

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين و الذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

- القوة الإرادية للمنشأة حاضرا ومستقبلا؛
- فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
- مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية (التمويل) و من ثم كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة (الاستثمار، و إدارة الأصول)؛
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفيةأو الإفلاس[1].

فمن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

- مؤشرات؛
- مؤشرات الرفع المالي؛
- مؤشرات الأداء؛
- مؤشرات السوق.

2) تحليل الائتمان:

ويسلك هذا المخل الدائنون في الأجل القصير و في الأجل الطويل وذلك يقصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين و تسديد فوائده عند استحقاقها؛
- سياسات التمويل المتبعة وأثارها على هيكل رأس مال المنشاة؛
- مدى المخاطر التي تحبط بديونهم لدى المنشاة و المرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشاة للتصفية أو الإفلاس؛

[1] محمد مطر ، "التحليل المالي الأساليب الأدوات الاستخدامات العلمية "، مرجع سبق ذكره ص 27 .

- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات[1].

و من أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير؛
- مؤشرات الملائمة في الأجل الطويل؛
- مؤشرات الرفع المالي؛
- التدفق النقدي في الأجلين القصير و الطويل.

3) تحليل الأداء:

تهتم إدارة المشروع في إغراض الرقابة و التخطيط و تقييم الأداء، و مع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر تلك البيانات " و هي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب" في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية، إلا انه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل:

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية و سياستها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول و المطلوبات من هذه المؤشرات مثلا: معدل دوران الذمم المدينة و الدائنة، معدل دوران الاستثمارات معدل دوران المخزون و معدل دوران رأس المال العامل[2].

4) مداخل أخرى للتحليل المالي:

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها برزت حديثا مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة و متخصصة مثل:

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات؛

[1] محمد مطر " التحليل المالي الأساليب الأدوات الاستخدامات العلمية "، مرجع سبق ذكره ص 28 .

[2] –الحيالي وليد "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2004، الطبعة الأولى، ص21.

- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل للمشروعات؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات؛
- تحليل نوعية الأرباح؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

من اجل الاحاطة اكثر بموضوع بحثنا قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التى تطرقت الى نفس الموضوع قمنا باختيار مجموعة من المذكرات التي قمنا بتلخيصها و تطرقنا الى اهم النتائج المتوصل اليها و عليه قمنا بتقسيم هذا البحث كما يلي :

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب الى مجموعة من الدراسات السابقة و المتمثلة في ما يلي :

الدراسة الأولى: بن خروف جليلة، دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009-2008.

إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تساهم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على المعلومات المحاسبية الداخلية للمؤسسة؛

- إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛

- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية؛

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

نتائج الدراسة:

- الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات يؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الابلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة؛

- تطبيق معايير المحاسبة الدولية تزيد من درجة الإبلاغ المالي والمحاسبي في القوائم المالية؛

الدراسة الثانية: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2000.

إشكالية الدراسة: ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

– التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.

– محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

– محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.

– تطبيق المؤشرات في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

– حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.

– تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل.

– حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق، فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة.

الدراسة الثالثة: فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي عمى الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة لنيل درجة الماجستير تخصص محاسبة، جامعة آل البيت الكويت، 2016.

إشكالية الدراسة: ما أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت؟

أهداف الدراسة:

– التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بنسب ومؤشرات التحليل المالي وكذلك تلك المرتبطة بالأداء المالي والمحاسبي؛

– دراسة وتحليل مدى تطبيقها في شركات الاتصالات وتكنولوجيا في دولة الكويت.

نتائج الدراسة:

– تم استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي كأداة مهمة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأيضا لمساعدة متخذي القرارات؛

– أن التحليل المالي له مراحل لابد من اتباعها بهدف الوصول إلى الهدف المنشود.

الدراسة الرابعة: على خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة عن الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة لنيل درجة الماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

إشكالية الدراسة: ما هو دور التحليل المالي في الرقابة عن الأداء المالي وكشف الانحرافات؟

أهداف الدراسة:

– كشف الانحرافات المالية وغير المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

– مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ قرارات رشيدة بأقل جهد وأعلى جودة؛

– معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري المتفشية في العديد من الدول.

نتائج الدراسة:

– أن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبير لذلك فإن أغلب الشركات تصدر تقارير عامة عن القوائم المالية؛

– بعد إجراء التحليل المالي لشركة الاسمنت السعودية يتضح مدى دقة وفعالية أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتتبعها؛

– هناك تطور واضح في لأداء الشركة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية.

المطلب الثاني: اوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق الى اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

اولا–اوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات التي ذكرناها من قبل في النقاط التالية:

–تقريبا كل الدراسات ركزت على ادوات التحليل المالي

–تطرق كل الدراسات الى موضوع له علاقة بالتحليل المالي

–ابراز اهمية ودور التحليل المالي في تقييم الاداء واتخاذ القرارات في المؤسسة

–تطرق كل الدراسات الى ذكر مفاهيم متعلقة بالتحليل المالي

ثانيا–اوجه الاختلاف:

ان اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل في الفترة الزمنية المدروسة ومكان الدراسة وهناك بعض الدراسات تحدثت عن دور المعايير والرقابة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وأيضا تناولت دور المعلومات في تقييم الأداء المالي.

خلاصة الفصل:

بعدما تعرضت في هذا الفصل مفاهيم حول التحليل المالي بالتطرق إلى مختلف جوانب التحليل المالي (مفهومه ، أنواعه ،أهدافه، أهميته، استعمالاته، و البيانات المستخدمة فيه)، كما ذكرنا دور المعلومة المحاسبية في التحليل المالي فاستطيع القول أن المعلومة المحاسبية هي وجود أي مؤسسة ومضمونها حيث حجر الأساس التي تبنى عليه مختلف وظائف المؤسسات كما يعتبر التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل ،فالتحليل المالي يقوم بفحص و تحليل قوائم المعلومات في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي إذ هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات المحاسبية اذ بقيام التحليل المالي لابد من وجود المعلومات المحاسبية توفر جودتها لضمان سير المؤسسة وتحقيق أهدافها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ملبنة عريب بعين الدفلى

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تستعمل في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ويهتم المسير المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها

وبما اننا تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري لدور المعلومة المحاسبية في التحليل المالي حيث خرجنا بنتائج ضرورة وجودة المعلومة المحاسبية وجودتها لوجوب فعالية ونجاعة التحليل المالي في تقيم أداء المؤسسات.

لهذا سنقوم بالدراسة التطبيقية لدور المعلومة المحاسبية في التحليل المالي لملبنة عريب بولاية عين الدفلى التي قسمنا من خلالها هذا الفصل الى مبحثين:

مبحث أول تقديم مؤسسة ملبنة عريب والتعرف على مختلف المصالح ومهامها.

اما المبحث الثالث المبحث الثالث : تقييم الاداء المالي بواسطة ادوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ملبنة عريب وقطاعها الاقتصادي

تعتبر مؤسسة انتاج الحليب و مشتقاته بمنطقة عريب من اهم الوحدات الاقتصادية التي تؤدي دورا استراتيجيا في تلبية رغبات المستهلكين، كما تقوم بدور رئيسي في تشغيل عدد كبير من العمال من اجل تحقيق اهداف المؤسسة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم وتقديم ملبنة عريب

ان الملبنة عريب هي نتاج عدة تطورات مرت بها ، حتى وصلت ما وصلت اليه اليوم و سنقول من خلال هذا المطلب بدراسة نشأة و تطور الملبنة

أولا–التطور التاريخي للمؤسسة الأم:

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته "orlac " كان فيما مضى عبارة عن مؤسسة صغيرة قام بإنشائها المستعمر الفرنسي، وكانت تسمى آنذاك" Laiko"، وتعني التعاونية الجزائرية للحليب، وكان موقعها بئر خادم بالجزائر العاصمة، تقوم بتوزيع حليب البقر في قارورات من الزجاج، وبما أن إنتاجها كان ضعيفاً بدأ الديوان الوطني للتجارة "Onaco" يقوم باستيراد الحليب من السوق الأوروبية المشترك آنذاك، إلا أن هذا لم يلبي حاجيات السكان المتزايدة على الحليب.

و لهذا تم إنشاء الديوان الوطني للحليب و مشتقاته " Onalait " بمرسوم رئاسي رقم 23–69 نوفمبر 1969، و هي مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة.

و كان يبلغ عدد عمالها آنذاك 450 عامل عمدت "Onalait" إلى عدة استثمارات لتوسيع قدراتها الإنتاجية, فقامت ببناء وحدات إنتاجية للتخلص من العجز الوطني لإنتاج الحليب.

بعد إعادة الهيكلة للمؤسسات قامت الدولة بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاث مناطق:

- الديوان الجهوي للحليب في الوسط" Orlac" و مركزه بالجزائر العاصمة؛
- الديوان الجهوي للحليب في الشرق و مركزه بعنابة؛
- الديوان الجهوي في الغرب و مركزه بعريب.

ثانيا–تقديم ملبنة عريب:

كان يضم الديوان الجهوي للحليب و مشتقاته للوسط "Orlac "بعد تأسيسه عام 1981 ثلاث وحدات و هي:

- وحدة بئر خادم؛
- وحدة بودواو ؛
- وحدة ذراع بن خدة.

ثم في سنة 1987 أنشأت وحدة عريب حيث تم إنجاز المصنع و بدأ نشاطه خلال ماي 1989 بعدما تم تأسيسه من طرف المجموعة القانونية الإيطالية "Introcoop "و تم إبرام الصفقات في 24/12/1985 وقدرت رخصة البرنامج ب 1550000.00 دج، و كان يبلغ عدد عمال الوحدة آنذاك 300 عامل، وقد تم اختيار الوحدة بالمنطقة نظراً للمساحة الشاسعة حيث تتربع على مساحة تقدر ب 11 هكتار إضافة إلى

وجود عدد لابأس به من مربي أبقار الحليب، كما أن بلدية عريب تقع على الخط الوطني رقم 04 و تبعد على مقر الولاية ب 11 كلم, و قد تحصلت الوحدة على استقلالها بتاريخ 21/10/1989 .

و ابتداءاً من تاريخ جويلية 1997 أصبحت "Orlac" تسمى بالمجمع الصناعي للحليب "Giplait "وقد اختارت الوحدة نفسها ملبنة عريب و هي الآن شركة ذات أسهم" SPA" رأس مالها يقدر ب 200000000 دج، عدد عمالها حالياً 293 عامل، و هي تتمتع باستقلالية التسيير, في سعر مختلف منتجاتها، ما عدا سعر الحليب باعتباره منتجا استراتيجياً، فسعره تسيطر عليه المديرية لجميع الوحدات و بأمر من الدولة.

المطلب الثاني: نشاط وأهداف المؤسسة

سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق الى نشاط المؤسسة و جملة من الاهداف التي تسعى المؤسسة الي تحقيقها.

1-نشاط المؤسسة:

إن نشاط المؤسسة هو نشاط اقتصادي تجاري, حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الاقتصادية، و تلبية رغبات المستهلكين إلى حدّ معين، فملبنة عريب تمزج بين عدة أنشطة أو وظائف تقوم بها في حياتها اليومية و هي:

أ-الشراء: تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الاولية من أجل مباشرة عمليتها الإنتاجية, و يتم اختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة والسعر.

و نأخذ مثال على هذا:

-قامت المؤسسة بعقد صفقة تجارية مع موردين أو مؤسسات خاصة في مجال التغليف لتزويد الملبنة بالغلاف المتفق عليه، و من بين هؤلاء الموردين:

-"Utps" هي مؤسسة خاصة في الورق تقوم بصناعة التغليف؛

-"Enps" و هي شركة وطنية خاصة في صناعة مادة الغلاف "Polirant"، و يستعمل في تغليف متوج الحليب؛

-Milktrade وحدة اقتصادية ذات أسهم بالجزائر العاصمة, تبيع للمؤسسات المادة الأولية لإنتاج الحليب أي الغبرة.

-إضافة تقوم الملبنة في إطار تبادل المنافع بشراء منتوجات مؤسسات وطنية أخرى لها نفس النشاط, والتي لا تنتجها من أجل إعادة بيعها، قصد توسيع نشاطها و ترويج هذه المنتوجات في مناطق تسويقها. كما تلقي المؤسسة نفس الشيء إذ تبيع منتوجها للمؤسسات الأخرى، و هذه الأخيرة تستعملها كمادة أولية لإنتاج منتوجات أخرى أو تقوم بإعادة بيعها، و الأمثلة على ذلك ما يلي:

-تقوم ملبنة عريب بشراء منتج "Formage Rouge" جبن أدام من ملبنة بودواو مقابل بيع تحليلية شوكولاطة لهذه الملبنة؛

-شراء من ملبنة سيدي بلعباس المنتجات التالية: كمومبار، زبدة، "Formage Moxi" ، مقابل بيع لهذه الملبنة منتج الحليب و تحليه الشوكولاطة.

ب-الإنتاج: بعدما تقوم المؤسسة بعملية الشراء للمواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية وهي الإنتاج، و تعتبر أهم حلقة في نشاط الملبنة حيث تقوم بتحويل المواد الأولية من حالاتها الطبيعية الأولى إلى منتجات نهائية قابلة للاستهلاك و هذه المنتجات الخاصة بالحليب و مشتقاته و ندرجها في ما يلي:

الحليب المبستر، اللبن، حليب البقر، قشطه طازجة، الياغورت، تحليه، الجبن الطازج، و هذه المنتجات تنتج يوميا و في كل المواسم. أما المنتجات التي تنتجها في فصل الصيف إلى جانب المنتجات السابقة نجد المثلجات.

إضافة إلى هذا، فإن الملبنة تنتج حسب طلبات الزبائن و قدرتها البيعية و لها قدرة إنتاجية يومية نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): القدرة الإنتاجية لملبنة عريب

المنتجات	القدرة الإنتاجية اليومية
-الحليب المستهلك	-200.000 لتر
-حليب مبستر لبن	-400.000 لتر
-المواد الدسمة الدهن	-2000 كغ
-ياغورت جامد	-160.000 وعاء / سعة 12 دل
-ياغورت معطر	-240.000 وعاء/ سعة 12 دل
-جبن طازج	-55.000 صفيحة / سعة 180 غ
-تحليه Crème Désert فلان/شوكولاطة/فنيلا/كرمال	-50.000 لتر
-كريمة مجمدة (المثلجات)	-130.000 وحدة يوميا
-وعاء Crème Glacée Vrac	-104.000 وحدة يوميا
-قشطه طازجة	-5200 لتر يوميا.

ج-البيع: تعد هذه المهمة أو هذا النشاط أهم عقبة داخل المؤسسة، إذ تجد الملبنة نسبها مضطربة في بيع ما تم إنتاجه، و ما هو في طور الإنتاج، و كيفية إيصاله إلى الزبون أو المستهلك الأخير وهذا النشاط تشرف عليه المديرية التجارية إلى جانب الشراء (مصلحة البيع).

- في حالة المنتوج الطلبي البيع مضمون, يبقى فيه عنصر النقل الذي يكون متفق عليه، إما أن يتم بالوسائل الخاصة للمؤسسة أو بوسائل الزبون.

-و في حالة المنتوج الغير طلبي البيع يكون غير ذلك, حيث تقوم به المؤسسة باستخدام إمكانياتها الخاصة و قدرتها البيعية.

-كما تقوم المؤسسة في إطار توزيع نشاطها ببيع المنتجات التي تشتريها من الملابن الأخرى، و هذا كله تهدف من ورائه تحقيق أو رفع هامش الربح و الزيادة في رفع رأس المال المؤسسة.

و من خلال تعرفنا على نشاط المؤسسة نجده ينقسم إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الإنتاج، و الثاني مرحلة تسويق المنتجات، و هذه الأخيرة تشمل جميع الأنشطة التي بها يتم إيصال السلعة إلى المستهلك أو العميل.

2-أهداف مؤسسة ملبنة عريب:

بعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، تحولت هذه الوحدة من موزع خصوصي إلى موزع مستقل، بمعنى أنها تستطيع توزيع أي منتج كانت توزعه من قبل، و تستطيع إضافة منتجات جديدة، فالمؤسسة تسعى من خلال نشاطها التوزيعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء مخزون أمان و تدعيم السوق الوطنية بالمواد التي توزعها؛
- إعداد برنامج التموين على ضوء احتياجات الزبائن؛
- توسيع تشكيلة المنتجات الموزعة و بالتالي التعامل مع موردين و زبائن جدد؛
- تحقيق أقصى حدّ ممكن من الأرباح, أي مضاعفة رقم الأعمال؛
- السهر على مراقبة الجودة و تركيب منتجاتها بالفحص ألمخبري للحفاظ على سلامة الزبائن.
- العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز و توسيع شبكة التوزيع و الاتصال.

ووحدة عريب للحليب و مشتقاته كباقي المؤسسات الأخرى, دخلت في مرحلة اقتصاد السوق, حيث أصبحت مؤسسة ذات أسهم بالعقد الموثق بتاريخ 11/07/1997 و المسماة حاليا ملبنة عريب برأس مال قدره 200.000.000 دج, و شرعت في طرح رأس مالها في 21/09/1997 .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب وإمكانياتها

ان الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يعتبر المرآة العاكسة لها ، حيث يبرز صورة عامة عن مختلف العلاقات التي تربط بين العديد من المصالح ، مع العلم ان تصميمه مرتبط بتحقيق الاهداف الاستراتيجية للؤسسة لذلك لا بد ان يستجيب هذا الهيكل الى مختلف ما تسعى المؤسسة الوصول اليه.

أولا-الهيكل التنظيمي لملبنة عريب:

يقصد بالهيكل التنظيمي العلاقة بين الوظائف و الأنشطة المعتمدة في التنظيم فهو يحدد الصلاحيات و المسؤوليات و يقسم العمل بين الأفراد ، كما يوضح العالقات الرسمية التي تربط الأقسام المختلفة ثم العلاقات داخل الأقسام .إذا فوضوح الهيكل التنظيمي و فهم الأفراد له من حيث التوزيع المسؤوليات و تحويل الصلاحيات يعتبر عاملا أساسيا في تحسين أداء المؤسسة،

1-**المدير العام:** و يقوم بالمهمات التالية:

- إدارة الوحدة: له مسؤولية على كل المجريات النشاط اليومي للوحدة و المديريات الفرعية؛
- التكفل بتنفيذ التوجيهات السياسية و التنموية للوحدة (التموين- إنتاج – توزيع)؛
- مسؤولية مدنية على كل نشاطات الوحدة, و أخطار التسيير و مسؤولية جبائية؛
- الإشراف على الهيئات و المصالح و الأقسام في الوحدة من أجل المتابعة المستمرة لنشاط الوحدة وظروف العمل؛
- الاطلاع على الحالة المالية و المحاسبية للوحدة و مختلف المعلومات الضرورية للتسيير من أجل اتخاذ القرارات؛
- إبرام صفقات مع الموردين و الزبائن تحت شكل عقود تجارية؛
- عقد اجتماعات دورية ما بين مختلف المديريات الفرعية آنذاك للوحدة، و ذلك للتنسيق فيما بينها؛
- إمضاء كل المستندات، الوثائق و التقارير بغية إرسالها إلى المديرية العامة أو المتعاملين؛

2- **مديرية المراقبة الداخلية:** و تضم أربع مكاتب رئيسية و هي:

- مديرية الرقابة و الأمن؛
- مكتب مراقبة التسيير ؛
- مكتب أمانة المدير ؛
- مكتب المنازعات و الشؤون القانونية.

و سنقوم بتلخيص مهام هذه المكاتب فيما يلي:

- تنشيط و تنسيق أعمال المراقبين بالتسيير الأمثل لأدوات الإعلام الآلي؛
- المراقبة اليومية لحالات الإنتاج و المبيعات و السهر على احترام الأسعار المطبقة و المختلفة؛
- المراقبة اليومية للاستهلاك، و هذا فيما يخص المواد الأولية و مواد التعبئة؛
- تقييم النتائج و اقتراح إجراءات تصحيحية؛
- فحص تواجد إيصالات التحويل اليومي للمنتجات المصنعة لمصلحة التوزيع؛
- المراقبة اليومية لوضعية المحزونات، و مراقبة الشحن؛
- متابعة هيكل الأسعار التكلفة و تحليل وضعية خزينة الوحدة؛
- مراقبة وضعية الزبائن و ديون الوحدة، و تحليل جدول حسابات النتائج؛
- مراقبة الأصول و استهلاك قطع الغيار للحظيرة المتنقلة ؛
- مراقبة الجرد و الفحص؛
- حسن ملك سجلات التنظيمات، و احترام إجراءات التسيير ؛
- مراقبة درجة فعالية التحقيقات لهياكل الوحدة، و منح المردودية الإجمالية؛
- المشاركة في كل الأعمال التحليلية أو الملاحظات بإنجاز جدول المراقبة ؛

3-**المديرية الفرعية لمالية و المحاسبية:** و تضم أربع مصالح و هي على التوالي:

- مصلحة المحاسبة العامة؛
- مصلحة المحاسبة التحليلية؛
- مصلحة الميزانية؛
- مصلحة التغطية.

و تقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح، و من بين هذه المهام نذكر:

-مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف و إيرادات؛

-مسك سجلات البنوك و الخزينة و تأمين الحسابات؛

-السهر على تحقق الموازنات, كما أنه تصدر و تتابع الصكوك و دفعها لأجل قبضها؛

-السهر على دفع الديون و القروض، و تغطية الزبائن؛

-متابعة ملفات المنازعات (الزبائن التجارية)؛

-الحرص على أملاك المؤسسة و متابعة العقود (الاستثمارات)؛

-العمل على استهلاك المواد في وقتها و المعرفة الحقيقة لسير الوحدة؛

-السهر على تحقيق الاستثمارات؛

-السهر على التصريحات الضريبية و مراجعة الحسابات؛

-الحفاظ على تنسيق أعمال الميزانية (المحاسبة و المالية)؛

-السهر على المراقبة الدورية على الخزينة؛

-تحديد تكاليف الإنتاج و تطبيق يلم أسعار البيع و المخطط المحاسبي.

4- المديرية الفرعية للإدارة العامة: و تشرف على ثلاث مصالح و هي:

-مصلحة تسيير المستخدمين؛

-مصلحة الأجور و الإعانات الاجتماعية؛

-مصلحة الوسائل العامة.

و تقوم هذه المديرية بالمهام التالية:

-السهر على احترام حسن السلوك العام, و الإجراءات الخاصة به؛

-المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أو الفردية؛

-المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين؛

-إنجاز مخططات التدريب و التربص و تنفيذها، كما تتكفل بالمتابعة المالية لهم بالتعاون مع المديرية الفرعية للمحاسبة و المالية؛

-إنجاز مخططات التشغيل حسب حاجيات الوحدة, و تنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة؛

-إنجاز مشاريع المخططات التكوينية و الإتقان، و تسيير السلك المهني للوحدة، بدلالة السياسة العامة و التنموية للمؤسسة فيما يخص الموارد البشرية و تسييرها من أجل الخدمات الاجتماعية.

5- المديرية الفرعية للإنتاج: و تشرف على الأقسام التالية:

-قسم إنتاج الحليب؛

-قسم إنتاج مشتقات الحليب؛

-قسم إنتاج قشدة مثلجة؛

-قسمة جمع و تدعيم الحليب.

و أسندت لهذه المديرية المهام التالية:

-تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة و تساهم في شراء المواد الأولية؛

-الإشراف و تنسيق نشاطات هذه الوظيفة، و تحرير تقارير النشاط؛

-تحضير برامج الإنتاج و استهلاك المواد؛

-إيجاد سبل الاستهلاك المعياري للمواد الولية و مركبات مواد التعبئة؛

-السهر على النظافة و الأمن و الآداب داخل الورشات الصناعية؛

-تساهم في إعداد البحوث فيما يخص المنتجات الجديدة بالأخذ في الحسبان الملاحظات المخبرية.

6- المديرية الفرعية لمراقبة الجودة: و تضم كل من المصالح التالي:

-مصلحة التنظيم و التطهير؛

-المصلحة البيكترولوجية؛

-المصلحة الفيزيولوجية؛

هذه المديرية تقوم بالمهام التالية:

-السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة و مراقبة الجودة؛

-السهر على احترام إجراءات المراقبة بالعينات و تحليلها، و كذا تحسينها؛

-تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات و التجهيزات؛

-السهر على احترام مقاييس الاستهلاك، و احترام قانون الجودة الصحية للمركبات و تمييز المنتج؛

-الاستغلال و المراقبة و المصادقة على نتائج تحليل و التخلص من المواد الفاسدة؛

-إظهار للمسؤولين نتائج التحليل مع الملاحظات و التوجيهات الضرورية.

7-مديرية الصيانة: و تضم كل من المصالح التالية:

-مصلحة الطرق؛

-مصلحة التدخل؛

-مصلحة المعدات و الآلات الجديدة؛

-مصلحة المنافع؛

-مصلحة الصيانة و التجهيزات.

و لهذه المديرية المهام التالية:

-تحديد سياسة الصيانة و ميزانية الصيانة السنوية و احترام معايير الأمن؛

-إنجاز البرامج و ميزانية الصيانة السنوية و احترام معايير الأمن؛

-المشاركة في إنجاز مخطط التكوين، و تشغيل المستخدمين في مصالحها؛

-التكفل بتنسيق مصالحها مع المصالح الأخرى؛

-المشاركة في أخذ القرار فيما يخص الصرف على التشغيل Reforme و الإنتاج و النقل.

8- المديرية التجارية: و تضم مديريتين فرعيتين، مديرية البيع و مديرية الشراء، و لكل منهما مجموعة من المصالح تقوم بالإشراف عليها، كما هي مبنية في الشكل السابق، و يتمثل دورها في ما يلي:

- تشارك في إنجاز الميزانية التقديرية السنوية؛
- عقد الصفقات التجارية مع الموردين، مراعية في ذلك الجودة و السعر ؛
- القيام بالتقديرات بدلالة مختلف الورشات الإنتاجية و المخزون الموجود؛
- تشارك في إنجاز برامج التوزيع المحلي؛
- تحديد منافع البيع و القيام بعملية الفحص و المراقبة من ناحية الجودة و الكمية، و هذا قبل شحن المبيعات؛
- بعث الفحوصات و إعلانات المناقضة المتعلقة بالحاجيات على المستوى الوطني و الخارجي؛
- القيام بالبحوث التسويقية مثل القيام بعملية الاستقصاء و زيادة المعارض الخاصة بالمواد الأولية (الغلاف مثلا).

الهيكل التنظيمي لملبنة عريب :

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة لملبنة عر

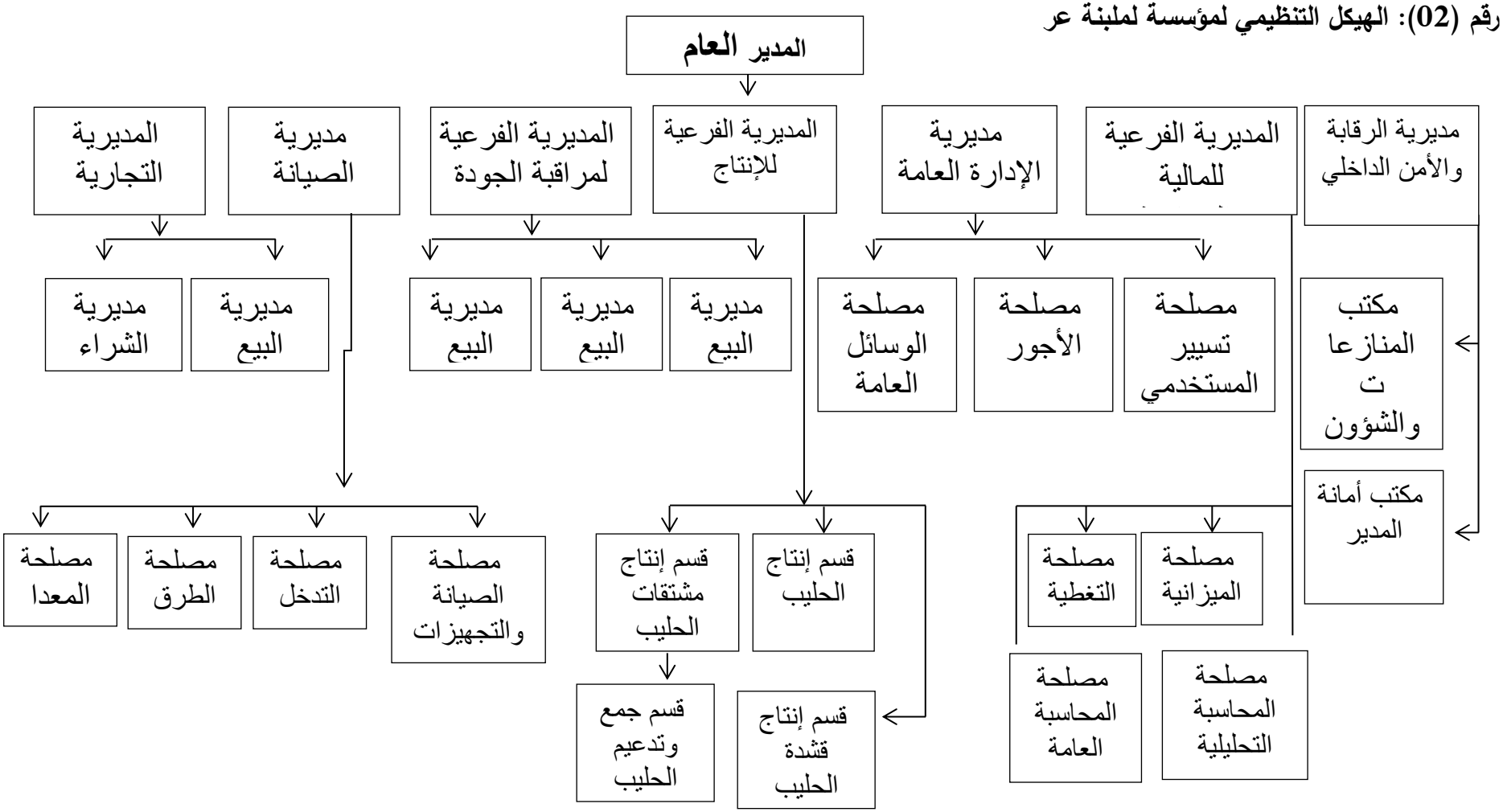

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من الملبنة.

ثانيا-إمكانيات ملبنة عريب:

ولقد عرفت ملبنة عريب عدة تنظيمات منذ نشأتها وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الاقتصاد الموجه، اللامركزية للمؤسسة منذ نشأة المؤسسة الأم إلى أن أصبحت شركة ذات أسهم، ومن أهم الإمكانيات التي تتمتع بها الملبنة ما يلي:

1-الإمكانيات المادية:

وتتمثل في الهياكل والمنشأة الملبنية وهي كالتالي:

- محطة معالجة المياه الصناعية؛
- محطة لتصفية المياه الملوثة؛
- بئرين مجهزين بمضخات كهربائية لجلب الماء للملبنة.

ورشات الإنتاج وتنقسم الى:

- ورشة إنتاج الحليب المبستر؛
- ورشة إنتاج اللبن؛
- ورشة إنتاج مشتقات الحليب
- مخازن للتبريد والحفظ؛
- مباني إدارية وتجهيزات ومعداتها.

2-الإمكانيات البشرية:

تزخر الملبنة بطاقات بشرية هامة منها الفنية التي تتمتع بخيرات عالية، واخرى بسيطة حيث وصل عدد العمال في البداية إلى 380 عامل، لينخفض في سنة 1999 إلى 292 عامل تماشيا مع نظام اقتصاد السوق الذي يستوجب التخلص من البطالة المقفعة بغرض القضاء على التكاليف الإضافية ويتجلى ذلك من خلال عملية تسريح العمال التي شهدتها المؤسسات الوطنية،

والجدول التالي يبين توزيع عمال الملبنة حسب المصالح والمؤهلات العلمية:

جدول رقم (2): توزيع العمال في الملبنة

المصالح/العمال	المنفذون	عمال المصالح	الاطارات	الإطارات السامية	المجموع
المديرية العامة	–	–	01	03	014
الإدارة العامة	–	08	03	01	12
المالية والمحاسبة	01	03	04	01	09
الإنتاج	80	13	03	02	97
الصيانة	09	11	13	02	35
التموين	08	04	02	01	15
المبيعات	33	11	04	01	49
مصلحة الجمع	02	–	02	–	04
مصلحة الامن	–	01	01	–	02
المخبر	07	08	03	–	18
المتعاقدون	–	04	–	–	04
غير الناشطون	04	02	–	01	07
النساء العاملات	–	04	–	01	05
المجموع	144	69	36	12	261

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

تضم المؤسسة 36 إطار و12 إطار سامي نلاحظ انهم متوزعون تقريبا على كل مصالح الملبنة.

جدول رقم (3): توزيع العمال حسب الدوائر

الدوائر	عريب	عين الدفلى	خميس مليانة	مليانة
النسبة المئوية	70	05	20	05

نلاحظ أن العمال من دائرة عريب تمثل أكبر نسبة لعدد العمال مقارنة بالمناطق الأخرى حيث تقدر نسبتها ب 70% وذلك كون الملبنة موجودة بعريب،

وأخيرا نستنتج أن الملبنة تحتوي على موارد بشرية فنية وبسيطة تساهم كلها في العملية الإنتاجية، وجميع العمال يقطنون داخل الولاية.

3-الإمكانيات المالية:

- بلغت قدرة مساهمة الأشخاص 984.500.000 دج؛

- بلغت قيمة الاستثمارات 4.184.500.00 دج؛

- 26.000.000.000.00دج قروض بنكية،

- وبلغت القروض المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب 600.000.00 دج.

وقدر الدخل الإجمالي سنة 1998 ب 26.550.000.000.00 دج.

4-القدر ة الإنتاجية:

إن ملبنة عريب تتميز بقدرة إنتاجية ال بأس بها وهي قابلة لارتفاع فهي تلبي حاجيات 06 واليات والمتمثلة في عين الدفلى، الشلف، تيبازة، المدية، الجلفة، تيسمسيلت، ويقدر إنتاجها اليومي بحجم 340.000 لتر.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستخدمة في تقييم الأداء

سنقوم في هذا المبحث بعرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة عريب خلال سنوات 2020/2019/2018.

المطلب الاول: الميزانية المالية للملبنة وجدول حسابات النتائج للفترة 2017-2019

سنتطرق الى عرض الميزانيات المالية للملبنة وجدول حسابات النتائج:

الاصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات وخسائر ق	القيمة المحاسبية الصافية
الأصول غير جاريةّ			
التثبيتات المعنوية	101.312.850,23	101.315.287,29	178.193,44
التثبيتات العينية			
الأراضي	126.083.827,20		126.083.827,20
المباني	687.065.094.86	644.410.869,68	42.654.225,18
التثبيتات العينية الأخرى	1.448.425.814,60	812.314.770,35	635.111.044,25
التثبيتات الجاري إنجازها	75.723.803,11		75.723.803,11
التثبيتات المالية	200.000,00		200.000,00
مساهمات مالية أخرى	100.000.000,00		100.000.000,00
سندات أخرى مثبتة	492.060,40		492.060,40
القروض والأصول الأخرى غير جارية	54.202.314,54		54.202.314.54
الضراب المؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير جارية	**2.593.686.386,44**	**1.559.040.918,32**	**1.034.645.468,12**
الأصول الجارية			
قيم الاستغلال	222.489.764,89	4.167.055,45	218.322.759,44
قيم محققة	256.904.714,38	36.724.264.22	220.180.450,16
الزبائن	131.666.740,59	12.483733,20	119.183.007,39
المدينون الاخرون	43.566.537,78		43.566.537,78
الضرائب	2.489.041,10		2.489.041,10
الذمم المدينة الأخرى	375.628.639,95		375.628.639,695
الخزينة			
مجموع الأصول الجارية	**1.032.745.438.69**	**53.375.002,87**	**979.370.435,82**

مجموع	3.626.431.825,13	1.612.415.921,19	2.014.015.903,94

الجدول رقم (4): جانب الاصول للميزانية المالية لسنة 2017

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

جدول رقم (5): جانب الاصول للميزانية المالية لسنة 2018

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات وخسائر ق	القيمة المحاسبية الصافية
الأصول غير جاريةّ			
التثبيتات المعنوية	101.563.627,53	101.360.433,67	203.193,86
التثبيتات العينية			
الأراضي	126.083.827,20		126.083.827,20
المباني	723.571.057,79	656.940.725,66	66.630.332,13
التثبيتات العينية	1.662.613.895,31	887.721.161,63	774.892.733,48
الأخرى	53.707.454.64		53.707.454,64
التثبيتات الجاري			
إنجازها	200.000,00		200.000,00
التثبيتات المالية	100.000.000,00		100.000.000,00
مساهمات مالية أخرى	492.060,40		492.060.40
سندات أخرى مثبتة			
القروض والأصول	57.626.293,55		57.626.293,55
الأخرى غير جارية			
الضراب المؤجلة على			
الأصول			
مجموع الأصول غير جارية	**2.825.858.216.42**	**1.646.022.321,16**	**1.179.835.895.26**
الأصول الجارية			
قيم الاستغلال	278.311.495,34	4.167.005,45	274.144.489,89
قيم محققة			
الزبائن	343.964.466,37	36.724.264,22	307.240.202,06
المدينون الاخرون	165.679.138,26	26.785.534,20	138.893.604,06
الضرائب	40.566.539,72		40.566.539,72
الذمم المدينة الأخرى	2.489.041,10		2.489.041,10
الخزينة	187.208.031,11		187.208.031.11

مجموع الأصول الجارية	**1.018.218.711,90**	**67.676.803,87**	**950.541.908,03**
مجموع الأصول	**3.844.076.928,32**	**1.713.699.125,03**	**2.130.377.803,29**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

جدول رقم (6): جانب الاصول للميزانية المالية لسنة 2019

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات وخسائر ق	القيمة المحاسبية الصافية
الأصول غير جاريةّ			
التثبيتات المعنوية	101.662.516,53	101.426.424,30	236.092,23
التثبيتات العينية			
الأراضي	126.083.827,20		126.083.827,20
المباني	729.049.415,04	663.524.089,35	65.525.325,69
التثبيتات العينية الأخرى	1.736.821.408,28	983.184.667,32	753.636.740,96
التثبيتات الجاري إنجازها	20.300.596,80		20.300.596,80
التثبيتات المالية	200.000,00		200.000,00
مساهمات مالية أخرى	100.000.000,00		100.000.000,00
سندات أخرى مثبتة	492.060,40		492.060,40
القروض والأصول الأخرى غير جارية	71.331.464,52		71.331.464,52
الضراب المؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير جارية	**77’2.885.941.288**	**1.748.135.180,97**	**1.137.806.107,80**
الأصول الجارية			
قيم الاستغلال	231.783.663,52	4.167.005.45	227.616.658,29
قيم محققة			
الزبائن	511.941.692,73	36.724.264,22	475.217.428,51
المدينون الاخرون	172.811.158,01	27.461.201,24	145.349.956,77
الضرائب	89.111.868,73		89.111.868,73
الذمم المدينة الأخرى	2.498.041,10		2.498.041,10
الخزينة	331.705.407,40		331.705.407,40

مجموع الأصول الجارية	1.339.842.831,72	68.352.470,91	1.271.490.360,80
مجموع الأصول	**4.225.784.120,48**	**1.815.487.651,88**	**2.409.296.468,60**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسب

جدول رقم (7): جانب الخصوم للميزانية المالية لسنوات 2019/2018/2017

الخصوم	المبالغ ل 2017	المبالغ ل 2018	المبالغ ل 2019
رؤوس الاموال الخاصة			
-رأس المال الصادر	275.670.000,00	707.120.000.0	707.120.000.00
-راس مال غير مطلوب	-	0	-
-العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	537.879.224,95	-	938.705.057,28
-فارق المعادلة	-	724.529.503,4	-
-النتيجة الصافية	-	9	-
-رؤوس الاموال الصافية الاخرى	256.920.278,57	-	302.907.284,48
-ترحيل من جديد	-	-	-30.649.465,94
	-	284.445.553,79	
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	**1.070.469.503,52**	**1.716.095.057,28**	**1.918.082.875,82**
الخصوم غير الجارية:			
-القروض والديون المالية	-	-	-
-الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	11.073.117,07	11.073.117,07	11.073.117,07
-الديون الاخرى غير الجارية	-	-	-
-المؤونات والمنتجات الاخرى المدرجة في الحسابات سلفا	84.865.690,10	99.449.448,73	105.451.442,31
مجموع الخصوم غير الجارية	**95.938.807,17**	**110.522.565,80**	**116.524.559,38**
الخصوم الجارية:			
-الموردون والحسابات الملحقة	207.757.914,25	68.541.682,38	71.562.441,05
-الضرائب	47.656.226,99	67.118.832,19	135.252.489,59
-الديون الاخرى	592.193.452,01		167.874.102,75

		168.099.665,64	
مجموع الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
المجموع العام للخصوم	2.014.015.903,94	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لملبنة عريب

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للملبنة خلال سنوات 2019/2018/2017

جدول رقم (8): جدول حسابات النتائج لملبنة عريب للفترة 2017-2019

الرقم	اسم الحساب	2017	2018	2019
70	مبيعات من البضائع	2.716.235.069,71	3.255.904.188,50	3.475.001.148,39
72	الانتاج المخزن	81.471,30	2.849.059,02	2.208.720,28
73	انتاج مثبت	8.399.958,79		
74	اعانات الاستغلال	16.317.769,00	19.427.436,00	31.796.683,00
	انتاج الدورة	2.741.034.268,80	3.278.180.683,52	3.509.006.551,67
60	مشتريات مستهلكة	2.095.928.389,44	2.535.595.364,81-	-2.668.007.613,00
61	خدمات خارجية	-29.038.184,25	-30.750.148,88	-29.559.481,15
	استهلاك الدورة	2.124.966.573,690	2.566.345.513,69-	-2.697.567.094,15
	ق المضافة للاستغلال	616.067.695,11	711.835.169,83	811.439.457,52
63	اعباء المستخدمين	-212.331.684,44	-223.029.262,99	-278.979.875,61
64	الضرائب والرسوم	-6.459.289,06	7.422.145,18	-8.956.508,49
	اجمالي فائض الاستغلال	397.276.721,15	481.383.716.66	523.493.073,42
75	المنتجات العملياتية	22.786.721,50	8.889.301,62	10.308.736,78
65	الاعباء العملياتية الاخرى	-6.559.081,85	-2.611.534,52	-10.370.386,84

78	استرجاعات خ ق م	**-132.548.688,80**	**-157.176.679,94**	**-179.366.329,52**
68	مخصصات إ م خ ق	**3.946.218,62**	**2.800.991,13**	**5.052.843,12**
	نتيجة الاستغلال	**284.901.852,62**	**333.285.839,95**	**349.117.936,96**
76	المنتجات المالية	**5.750.000,00**	**5.750.000,00**	**5.750.000,00**
66	الاعباء المالية	-		
	النتيجة المالية 6	**5.750.000,00**	**5.750.000,00**	**5.750.000,00**
	النتيجة العادية قبل الضرائب5+6	**290.651.852,62**	**339.035.839,95**	**354.867.936,96**
69	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	**-39.417.084,86**	**58.014.265,17**	**-65.665.823,45**
	الضرائب المؤجلة	**5.685.510,81**	**3.423.979,01**	**13.705.170,97**
	مجموع منتجات الانشطة العادية	**2.773.517.170,92**	**3.295.620.976,27**	**3.530.118.131,57**
	مجموع اعباء الانشطة العادية	**-2.516.596.892,35**	**3.011.175.422,48 -**	**3.227.210.847,09**
77	نواتج غير عادية			
67	اعباء غير عادية			
	النتيجة الغير العادية			
	النتيجة الصافية	**256.920.278.57**	**284.445.553,79**	**302.907.284,84**

المبحث الثالث: تقييم الاداء المالي بواسطة ادوات التحليل المالي–دراسة حالة ملبنة عريب عين الدفلى

بعدما تناولنا في الفصل الاول الى بعض المفاهيم النظرية للتحليل المالي سنحاول في هذا المبحث تطبيق ما تم عرضه على ارض الواقع بملبنة عريب ، حيث سنقوم بتحليل الميزانيات المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المطلب الاول: تقييم الاداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية المختصرة للملبنة خلال سنوات 2020/2019/2018 و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

اولا: الميزانية المالية المختصرة للملبنة خلال الفترة 2018–2020

جدول رقم (9): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاصول غير الجارية **–قيم معنوية** **–قيم مادية** **–قيم مالية**	178.193,44 879.572.899,74 154.894.374,94	0,008 44,59 7,69	**الأموال الدائمة:** –الأموال الخاصة –الخصوم غير جارية	1.070.469.503,52 95.938.807,17	**53,15** **4,76**
مجموع الاصول غير الجارية	**1.034.645.468,12**	**51,37**	مجموع الاموال الدائمة	1.166.408.310,69	**57,91**
الاصول الجارية –المخزونات –قيم قابلة للتحقيق –خزينة الأصول	218.322.759,44 385.419.036,43 375.628.639,95	10,84 19,13 18,65	**الخصوم الجارية:** –د ق أ ماعدا خ الخصوم –خزينة الخصوم	847.607.593,25 **0**	**42,08**
مجموع الاصول الجارية	**979.370.435,82**	**48.62**	مجموع الخصوم الجارية	**847.607.593,25**	**42.08**
مجموع الاصول	**2.014.015.903,94**	100	**مجموع الخصوم**	2.014.015.903,94	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الاصول	المبالغ	%النسبة	الخصوم	المبالغ	%النسبة
الاصول غير الجارية	203.193,86	0,0095	**الأموال الدائمة:**	1.716.095.057,28	80.55
–قيم معنوية	1021314347,45	47,94	–الأموال الخاصة	110.522.565,80	5.19
–قيم مادية	158318353,95	7,43	–الخصوم غير جارية		
–قيم مالية					
مجموع الاصول غير الجارية	**1.179.835.895,26**	**38,55**	**مجموع الاموال الدائمة**	**623,08.617.826.1**	**85.74**
الاصول الجارية	274.144.489,89	12,86	**الخصوم الجارية:**	303.760.180,21	14.25
–المخزونات	387,03.189.489	22,96	–د ق أ ماعدا خ الخصوم	**0**	
–قيم قابلة للتحقيق	187.208.031,11	8,78	–خزينة الخصوم		
–خزينة الأصول					
مجموع الاصول الجارية	**950541908,03**	**44,61**	**مجموع الخصوم الجارية**	**303.760.180,21**	**14.25**
مجموع الاصول	**2.130.377.803,29**	**100**	**مجموع الخصوم**	**377.803,290.2.13**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الاصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الاصول غير الجارية **-قيم معنوية** **-قيم مادية** **-قيم مالية**	**236.092,23** **490,65.546.965** **524,92.023.172**		**الأموال الدائمة:** -الأموال الخاصة -الخصوم غير جارية	**1.918.082.875,82** **116.524.559,38**	**79,61** 4,83
مجموع الاصول غير الجارية	**1.137.806.107.80**	**47,22**	**مجموع الاموال الدائمة**	**2034607435,2**	**84,44**
الاصول الجارية - المخزونات -قيم قابلة للتحقيق -خزينة الأصول	227.616.658,29 295,11.168.712 331.705.407.40		**الخصوم الجارية:** -د ق أ ماعدا خ الخصوم -خزينة الخصوم	**374.689.033,40** **0**	**15,55**
مجموع الاصول الجارية	**1.271.490.360,80**	**52,77**	**مجموع الخصوم الجارية**	**374.689.033,40**	**15,55**
مجموع الاصول	**2.409.296.468.60**	**100**	**مجموع الخصوم**	**2.409.296.468,60**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

ثانيا–تقييم الاداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم (12): حساب رؤوس الأموال العاملة

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	1.166.408.310,69	1.826.617.623,08	2.034.607.435,20
الأصول الثابتة	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة			
	131.762.842,57	646.781.727,82	896.801.327,40
نسبة التطور	–	390,86%	580,61%
الأموال الخاصة	1.070.469.503,52	1.716.095.057,28	1.918.082.875,82
الأصول الثابتة	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة			
	35.824.035,40	536.259.162,02	780.276.768,02
نسبة التطور	–	%1.396,25	%2.078,08
ديون طويلة الأجل	95.938.807,17	110.522.565,80	116.524.559,38
ديون قصيرة الأجل	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل			
	943.546.400,42	414.282.746,01	491.213.592,78
نسبة التطور	–	% – 56,08	% – 46,93
رأس المال العامل الخاص	35.824.035,40	536.259.162,02	780.276.768,02
رأس المال العامل الأجنبي	943.546.400,42	414.282.746,01	491.213.592,78
رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي			
	979.370.435,82	950.541.908,03	1.271.490.360,80
نسبة التطور	–	% – 2,94	%29.82

المصدر: من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

نلاحظ أنه موجب وقد ارتفع في سنة 2019 2020 وهذا بسبب الزيادة الملحوظة للأموال الخاصة مما يعني توفر هامش أمان يجعل المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل.

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

هو أيضا موجب وفي ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الأموال الخاصة هذا يعني ان المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة.

بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أنه قد انخفض في سنتي 2019 2020 مقارنة مع سنة 2018 بحوالي 56 و46 بالمئة وبما انه اقل من الأموال الخاصة يعني ان المؤسسة مستقلة ماليا.

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ أنه قد انخفض في سنة 2019 بحوالي 2 بالمئة مقارنة مع سنة 2018 وفي سنة 2020 ارتفع بحوالي 29 بالمئة وهذا يبين لنا ان حجم النشاط الاستغلالي في تزايد.

جدول رقم (13): حساب الاحتياج في راس المال العامل والخزينة

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأصول الجارية	35,82979.370.4	950.541.908,03	0,801.271.490.36
خزينة الأصول	9,95375.628.63	11,187.208.031	40,331.705.407
الخصوم الجارية	3,25847.607.59	0,21303.760.18	3,40374.689.03
خزينة الخصوم	0	0	0
احتياجات رأس المال العامل	= الأصول الجارية –خزينة الأصول –الخصوم الجارية –خزينة الخصوم		
	- 243.865.743,38	495.573.696,71	565.095.920
نسبة التطور	-	- 303.21 %	- 331,72 %
الخزينة	= خزينة الأصول – خزينة الخصوم		
	375.628.639,25	187.208.031,11	331.705.407,40
نسبة التطور	-	- 45.37 %	- 11.69 %

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل:

في سنة 2018 كان سالب فالمؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال ونلاحظ انه أصبح موجب في سنة 2019 بسبب الانخفاض الملحوظ في خزينة الأصول والخصوم الجارية أما بالنسبة لسنة 2020 بسبب الزيادة الكبيرة للأصول الجارية وهذا يعني انها لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال.

بالنسبة للخزينة:

انخفاض مؤشر الخزينة في سنة 2019 وفي سنة 2020 عاد للارتفاع وهذا شيء إيجابي للمؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي بواسطة النسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بالتحليل المالي للملبنة خلال 2020/2019/2018 بواسطة النسب المالية.

أولا–تقييم الاداء بواسطة نسب السيولة:

–**نسبة السيولة العامة** وتحتسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة =الاصول الجارية ÷ الخصوم الجارية × 100

– **نسبة السيولة المختصرة** وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + خزينة الاصول) ÷ الخصوم الجارية × 100

– **نسبة السيولة الحالية** وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة الحالية= خزينة الأصول ÷ الخصوم الجارية × 100

جدول رقم (14): حساب نسب السيولة

البيان/السنوات	2018	2019	2020
الاصول الجارية	979.370.435,82	950.541.908,03	1.271.490.360,80
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة العامة	115,54	312,92	339.34
قيم محققة+قيم جاهزة	761.047.676,38	676.397.418,14	1.043.873.702,51
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة المختصرة	89.78	222,67	278.59
خزينة الاصول	375.628.639,95	187.208.031,11	331.705.407,40
الخصوم الجارية	847.607.593,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة السيولة الفورية	44,31	61,63	88,52

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

بالنسبة للسيولة العامة:

-من المستحسن ان تكون نسبة السيولة العامة اكبى من 100% وهو شرط محقق في المؤسسة خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني ان المؤسسة لها سيولة كافية لمواجهة الديون قصيرة الاجل.

بالنسبة للسيولة المختصرة:

-نسبة السيولة المختصرة تفوق 60% وهو الحد الادنى لكن هذا لا يعني بالضرورة ان المؤسسة قادرة في كل الاوقات على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل.

بالنسبة للسيولة الفورية:

بالنسبة للسيولة الفورية فان نسبة44% تعتبر نسبة مريحة للمؤسسة خاصة انها في ارتفاع مستمر خلال 2019 2020

ثانيا–تقييم الاداء بواسطة نسب التمويل:

جدول رقم (15): حساب نسب التمويل

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	1.166.408.310,69	1.826.617.623,08	2.034.607.435,20
الأصول غير جارية	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
نسبة التمويل الدائم	= الأموال الدائمة ÷ الأصول غير جارية		
	1,12	1,54	1.78
الأموال الخاصة	1.070.469.503,52	1.716.095.057,28	1.918.082.857,82
الأصول غير جارية	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
نسبة التمويل الخاص	= الأموال الخاصة ÷ الأصول غير جارية		
	1.03	1.45	1.68
مجموع الأصول	2.014.015.903,94	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
مجموع الديون	943.546.400,42	414.282.746,01	491.213.592,78
نسبة القدرة على	= مجموع الأصول ÷ مجموع الديون		
الوفاء	2.13	5.14	4.90
نسبة التمويل	= مجموع الديون ÷ مجموع الأصول		
الخارجي	0.46	0.19	0.20
(المديونية)			
نسبة الاستقلالية	= الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون		
المالية	1.13	4.14	3.90

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

نسبة التمويل الدائم:

من المستحسن ان تكون نسبة التمويل الدائم أكبر من100 % وهو شرط محقق في المؤسسة مما يعني تحقيق المؤسسة لراس مال عامل الدائم موجب،

نسبة التمويل الخاص:

من المستحسن ان تكون نسبة التمويل الخاص أكبر من 25 بالمئة وهو شرط محقق في المؤسسة خلال السنوات الثلاثة،

نسبة القدرة على الوفاء:

نلاحظ انها موجبة على مدار السنوات الثلاث وهذا يعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها،

نسبة التمويل الخارجي(المديونية):

من المستحسن ان تكون نسبة المديونية اقل من 50% وهو شرط محقق في المؤسسة وهذا يعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهوما يسمح لها بالحصول على قروض جديدة،

نسبة الاستقلالية المالية:

من المستحسن ان تكون نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 100% وهو شرط محقق في المؤسسة اي ان المؤسسة مستقلة ماليا.

ثالثا–تقييم الاداء بواسطة نسب الهيكل المالي:

جدول رقم (16): حساب نسب هيكلة الأصول

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأصول غير جارية	1.034.645.468,12	1.179.835.895,26	1.137.806.107,80
مجموع الأصول	2.014.015.903,94	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
نسبة الأصول غير جارية	= الأصول عير جارية ÷ مجموع الأصول × 100		
	46.05%	55,38%	47,22%
الأصول الجارية	979.370.435,82	950.541.908,03	1.271.490.360,80

نسبة الأصول الجارية	= الأصول الجارية ÷ مجموع الأصول × 100		
	53.95%	44.62%	52.78%

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

– نلاحظ ان نسبة الأصول الثابتة قد ارتفعت سنة 2019 بسب الزيادة الواضحة في التثبيتات العينية لكن في سنة 2020 عادت للانخفاض،

– انخفاض نسبة الأصول المتداولة في سنة 2019 راجع الى ارتفاع نسبة الأصول الثابتة وفي سنة 2020 عادت للارتفاع،

جدول رقم (17): حساب نسب هيكلة الخصوم

البيان / السنوات	2018	2019	2020
الأموال الدائمة	1.166.408.310,69	1.826.617.623,08	2.034.607.435,20
مجموع الخصوم	2.014.015.903,14	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
نسبة الأموال الدائمة	= الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم ÷ 100		
	57.91%	85.74%	84,44%
الأموال الخاصة	1.070.469.503,52	1.716.095.057,28	1.918.082.875,82
نسبة الأموال الخاصة	= الأموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة × 100		
	91,77%	93,94%	94,28%
الخصوم غير جارية	95.938.807,17	110.522.565,80	116.524.559,38
نسبة الخصوم غير جارية	= الخصوم غير جارية ÷ الأموال الدائمة × 100		
	8,33%	6,06%	5,72%
الخصوم الجارية	847.607.539,25	303.760.180,21	374.689.033,40
نسبة الخصوم الجارية	= الخصوم الجارية ÷ مجموع الخصوم × 100		
	42.09%	14,26%	15,56%

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

– ارتفاع نسبة الأموال الدائمة في سنتي 2019–2020 مقارنة مع سنة 2018 كان نتيجة زيادة الأموال الخاصة بشكل كبير والانخفاض أيضا في الخصوم جارية،

– نسبة الأموال الخاصة في ارتفاع مستمر خلال الفترة المدروسة فالمؤسسة تعمل على زيادة راس مالها الخاص،

– نلاحظ ان نسبة الخصوم غير جارية في انخفاض رغم زيادة الخصوم غير جارية وهذا راجع الى الزيادة الكبيرة للموال الخاصة،

– نسبة الخصوم الجارية انخفضت بشكل كبير سنتي 2019–2020 مقارنة مع سنة 2018 وهذا بسبب الانخفاض الملحوظ في حساب الموردين.

رابعا–تقييم الأداء بواسطة نسب النشاط:

جدول رقم (18): حساب نسب النشاط

البيان/ السنوات	2018	2019	2020
رقم الاعمال	2.716.235.069،71	3.255.904.188،50	3.475.001.148،39
الأصول الثابتة	121.034.645.468،	1.179.835.895،26	1.137.806.107،80
معدل دوران الأصول	= رقم الاعمال ÷ الأصول الثابتة		
الثابتة	2،92	2،75	3،05
الأصول المتداولة	979.370.435،82	950.541.908،03	1.271.940.360،80
معدل دوران الأصول	= رقم الاعمال ÷ الأصول المتداولة		
المتداولة	2،77	3،42	2،73
مجموع الاصول	2.014.015.903،94	2.130.377.803،29	2.409.296.468،60
معدل دوران الاصول	= رقم الاعمال ÷ مجموع الاصول		
	1،34	1،52	1.44

المصدر : من اعداد الطالبتان باعتماد على ميزانية المؤسسة

التعليق:

– بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ انه قد انخفض في سنة 2019 ثم عاد للارتفاع سنة 2020 وهذا يبين حسن إدارة الأصول الثابتة،

– بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة ارتفع في سنة 2019 ثم عاد للانخفاض سنة 2020 فالمؤسسة لم تحافظ على التسيير الجيد للأصول المتداولة،

– بالنسبة لمعدل دوران الأصول نلاحظ انه أكبر من 1 خلال الفترة المدروسة وهذا ما يشير الى كفاءة المؤسسة في تسيير أصولها.

خامسا–تقييم الأداء بواسطة نسب المردودية:

جدول رقم (19): حساب نسب المردودية

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة الصافية للسنة المالية	256.920.278،57	284.448.553،79	302.907.284،48
مجموع الاصول	2.014.015.903،94	2.130.377.803،29	2.409.296.468،60
معدل العائد على الاصول	= النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ مجموع الاصول		
	0،12	0،13	0،12
نتيجة الاستغلال	2,62284.901.85	333.285.839,95	349.117.936,96
مجموع الأصول	2.014.015.903,94	2.130.377.803,29	2.409.296.468,60
المردودية الاقتصادية	= نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول × 100		
	14,14%	15,64%	14,49%
النتيجة الصافية	256.920.278,57	284.445.553,79	302.907.284,48
الأموال الخاصة	1.070.469.503,52	1.716.095.057,28	1.918.082.875,82
المردودية المالية	= النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة × 100		
	24,00 %	16,57%	15,79%
النتيجة الصافية للسنة المالية	256.920.278،57	284.445.553،79	302.907.284،84
معدل الربحية الاجمالية	= النتيجة الصافية للسنة المالية ÷ رقم الاعمال × 100		
	9،45%	8،73%	8.71%

التعليق:

– بالنسبة لمعدل العائد على الأصول نلاحظ ان كل 1 دينار من الأصول يولد تقريبا 0،12 من النتيجة الصافية ومقارنة مع حجم الأصول التي تمتلكها المؤسسة فهده النسبة منخفضة نوعا ما،

– بالنسبة للمردودية الاقتصادية هي تقريبا متساوية خلال الفترة المدروسة فالمؤسسة حافظت على معدل 14 الى 15 بالمئة في جميع السنوات،

– بالنسبة للمردودية المالية نرى انها قد انخفضت في سنتي 2019 2020 وهذا راجع الى ارتفاع الأموال الخاصة فكل 1 دينار يولد 0.15 الى 0.14 دينار من النتيجة الصافية هذه النسبة ضعيفة نوعا ما،

– بالنسبة لمعدل الربحية الاجمالية نلاحظ ان المؤسسة حققت ربحية محصورة بين 10 و8% فكل 1 دينار من رقم الاعمال يولد ما بين 0.1–0.08 من النتيجة الصافية وهذه نسبة ضعيفة نسبيا.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بإظهار الوضعية المالية للمؤسسة وهذا بقصد تقييم اداءها المالي فقد عرضنا كل ما يخص ملبنة عريب من نشأتها وتعريفها إضافة الى هيكلها التنظيمي كما عرضنا الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج لثلاثة سنوات متتالية متبوعة بالميزانيات المختصرة.

وبالاعتماد على هذه القوائم المالية قيمنا الأداء المالي لملبنة عريب بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لهاته السنوات ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها يمكن القول ان الأداء المالي للمؤسسة مقبول اي ان المؤسسة متوازنة ماليا.

وعليه قد وصلنا الى ان المعلومة المحاسبية شرط من شروط قيام التحليل المالي وكل ما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة كان التحليل المالي ذي كفائة وتقييم أداء المؤسسة كان وفق الأهداف المسطرة مسبقا.

الخاتمة

الخاتمة

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لذا تهتم المؤسسة بالتحليل المالي لتشخيص وضعيتها المالية، فالتحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة، للكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، باستعمال وسائل مالية مختلفة، ووضع خطط تتناسب مع إمكانيات المؤسسة،

وعيه كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالبًا ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من إختلافات جوهرية، وتجدر الاشارة أنه لابد من التمييز بين المفهومين، وذلك فمن خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن

المعلومة والمحاسبية والنظم التي تديرها تعد مضخة ومصدر رئيسي في زيادة فعالية تييم الأداء الذي يحكمه التحليل المالي ومبادئه وعليه التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة ،كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض،

إن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بهذه القوائم حيث تهدف القوائم المالية الاساسية الى عرض صورة واضحة للمؤسسة من خلال الحرص على ان تكون هذه القوائم مقبولة لدى مستخدميها وتلبي كافة احتياجاتهم،

أيضا حاولنا معرفة أهم الأساليب كيفية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسير عليه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناءا على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

نتائج الدراسة:

– . إن للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة.

– تعتمد الإدارة في ملبنة عريب على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.

– يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لما يعطي صورة واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة،

– تحتل قائمة التدفقات النقدية المرتبة الأولى في الأهمية للحصول على معلومات محاسبية، تليها قائمة المركز المالي ثم قائمة الدخل ثم قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

– تتوافر المعلومات المحاسبية بشكل دائم في الشركات المساهمة وذلك لاستخدامها في التحليل المالي.

– يوفر تقييم الأداء المالي للمؤسسة معلومات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهدافها لذا يوفر أساس في تحديد مسارها ونجاحها ومستقبلها،

بعد تقييم الأداء المالي لملبنة عريب توصلنا لجملة من النتائج

– اعتماد ملبنة عريب على أدوات التحليل المالي ساهم في تقييم الأداء المالي لها،

– حققت المؤسسة راس المال العامل الدائم موجب في جميع السنوات وهذا ما يوفر هامش أمان،

– انخفاض رأس المال العامل الأجنبي يدل على أن المؤسسة تقلل من تمويل نشاطها خارجيا،

– راس المال العامل الخاص موجب خلال الفترة المدروسة مما يدل على قدرة المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة،

– احتياجات راس المال العامل أصبح موجب في السنتين الأخيرتين هذا يعني انها لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال،

–الأداء المالي للمؤسسة كان جيد خلال فترة الدراسة وهذا من شانه المساهمة في نموها و تطورها.

اختبار الفرضيات :

بعد اكمالنا لهذه الدراسة يمكننا من اختبار الفرضيات فيما يلي :

–**الفرضية الاولى :** مقبولة حيث يعتبر التحليل المالي اداة لمعالجة البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشاة و تحليلها قصد الحصول على المعلومات لتقييم الاداء و اتخاذ القرارات.

–**الفرضية الثانية :** مقبولة حيث ان النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي من اهم الادوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.

–**الفرضية الثالثة :** مقبولة لأنه من غير التحليل المالي لا يمكن للمؤسسة قياس و تقييم توازنها المالي فالتحليل المالب مؤشر على مدى نجاح او فشل ادارة المؤسسة في تحقيق الاهداف المرجوة.

التوصيات

بالرغم من أن نتائج الدراسة كشفت عن أن هناك دورة واستخداما عالية للمعلومات المحاسبية في النسب التي يستخدمها التحليل المالي إلا أنه وبقصد تحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة وفاعلية ذلك الدور في

استخدام المعلومات المحاسبية نوصي بما يلي :

– ضرورة استخدام الشركات المساهمة العامة للموازنات التخطيطية أو التقديرية لأهميتها كأداة المساعدة الإدارة في مهمتها لاتخاذ القرارات الإدارية.

– على المؤسسة إيجاد مصادر تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

–يجب على المؤسسة استغلال الفائض الموجد في الخزينة.

–يجب على المؤسسة من توسيع نشاطها من خلال استعمال مواردها الخاصة.

ولكي يستكمل الموضوع حقه، يرى الباحث تقديم مقترحات لتغطية جوانب أخرى في موضوع المعلومات المحاسبية:

1، إجراء دراسة شاملة مشابهة تتناول الشركات والمنظمات الخاصة الفلسطينية بخلاف الشركات المساهمة العامة وذلك لأهمية تلك المعلومات المحاسبية.

2. إجراء دراسة تتناول دور المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في عملية التخطيط والرقابة باعتبارهما أهم الوظائف الإدارية.

3. إجراء دراسة شاملة للقطاعات الأخرى من مصرفية وتأمين.

افاق الدراسة :

و في ختام دراستنا إلا و هي دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية نرجو ان نكون قد الممنا بجوانب الموضوع خاصة الاساسية منه ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة وجدنا بعض المواضيع التي تحتاج الى دراسة معمقة نستعرض بعضا منها :

–هل يعتبر التحليل المالي وسيلة كافية لتقييم الاداء المالي في المؤسسة

–الاساليب الرياضية و الاحصائية في التحليل المالي

–ماهي الادوات الاكثر استعمالا في التحليل المالي

–ماهي الاساليب الحديدة المستخدمة في التحليل المالي

قائمة المراجع:

قائمة المراجع

الكتب:

قاسم،عبد الرزاق،2003م، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، الطبعة الأولى/الإصدار الأول،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

لدهراوي، كمال الدين، 1997م مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الإسكندرية.

عبد الرازق،"مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ،دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، 1993.

احمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية،"دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجيستار في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، 2006.

جمعة، أحمد،وآخرون،2003،نظم المعلومات المحاسبية مخل تطبيقي معاصر،الأردن،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع.

مرعي، عبد الحي، 1993م، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

حنان، رضوان، 1998م، تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية المحاسبة، عمان، الطبعة الأولى.

حسنين، عمر، 1999م، تصميم النظام المحاسبي مع دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، الإسكندرية.

الصبان، سمير، جمعة، إسماعيل، 1997م، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

مطر، وآخرون، 1996م، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان ، الأردن.

عدنان تايه النعيمي، أرشد فوائد التم، "التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008 .

وليد ناجي الحيالي ،محمد عثمان المجلة،"التحليل المالي"،دار حنين عمان،1996،.

كنجوعبدو كنجو، ابراهيم وهبي فهد، "لإدارة التحليلية " دار المسيؤة للنشر والتوزيع والطباعة 1997، .

قائمة المراجع

وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" (منهج علمي و عملي متكامل)، عمان مؤسسة الوراق، 2004.

ناصر دادي عدون "تقنيات مراقبة التسيير –التحليل المالي– الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998 .

السالم مؤيد سعيد "نظرية المنظمة" ، عمان دار وائل للنشر 2005 ، طبعة الثانية .

الأساليب الحديثة للتحليل المالي و اعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة .

شنوف شعيب " محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية " الجزء 1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداد الجزائر 2008، .

محمد مطر، التحليل المالي الأساليب الأدوات الاستخدامات العلمية ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية عمان ، الأردن ، 1997 .

خلدون ابراهيم شريفات ."إدارة و تحليل مالي"، دار وائل للنشر، 1996.

–الحيالي وليد "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي "، عمان مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،2004، الطبعة الأولى،

الاطروحات والرسائل الجامعية:

–صيام، سعادة "دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، الجامعة الاردنية،

المواقع الالكترونية:

www.socpa.org.sa/As/as--/index.htm